رأى
الاقتصادى

○○ الانفتـــاح المفترى عليـــه

يثير الانتبـــاه فى الاخبـــار التى نشرت أخيرا ؛ ذلك التصريح الرسمى الذى يقول انه تم تعديل ١٠٢ قانون لازالة معوقات الانفتاح ؛ وخبر آخر يقول ان بعثة رسمية مصرية سوف تسافر الى سنغافورة لدراسة نظم المنطقة الحرة المعمول بها هناك .

وكان لابد ان نستوقفنا فى البداية ظاهرة الانفجار التشريعى الذى صحب الدعـــوة الى الانفتاح ، وهو الذى يتصوره البعض مفتاحا سحريا للمشكلة ، بينما هـــو فى حقيقته باعث على مخاوف لا حدود لها .

ولو أن الانفتاح قوانين تتعدل لكان سهلا وميسورا ؛ ولما اعتبرناه مشكلة تحتاج الى بحث ودراسة . لكنه للاسف الشديد ليس كذلك على الاطلاق .

الانفتاح يا سادة ـــ وللمرة الالف نقولها ـــ ليس فى القوانين وحدها . هو أسلوب عمل ومنطق وطريقة تفكير ، قبل اى شىء آخر . ذلك أننا وضعنا تيسيرات لا حدود لها ؛ ولوائح مرنة ترفع كل عقبة ؛ وقوانين مقتبســـة عن أكثر النظم التزاما بحـــرية التجارة .. اذا فعلنا ذلك كله ؛ وترك الامر لعدد من الموظفين - لا يستطيع أحدهم أن يصدر قرارا ؛ أو يستخدم عقله فى الاجتهاد والتفسير ؛ ولا يملك أحدهم القدرة على استيعاب حكمة النص وهدفه ؛ فان النتيجة الطبيعية هى اصابة كل الخط بالشلل ، وتجميد كل محاولات المرونة ؛ وتضييق كل ما أراد له المشرع ان يكون فسيحا ومقبولا .

لقد نشرت مجلة نيوزويك الامريكية منذ أيام ان لافتة الانفتاح التى ترفعها مصر ؛ تواجه عقبات شديدة فى التطبيق . وضربت مثـــلا ببنك تشيز مانهاتن ؛ الـــذى وافق الرئيس السادات على أن يفتح فرعا له فى مصر ؛ خلال استقباله لرئيس مجلس ادارة البنك ، ولكن تنفيذ القرار لم يتحقق رغم مضى عام كامل على صدوره .

كذلك نشرت صحيفة لوموند الفرنسية تحقيقا عن الاوضاع الاقتصادية الجديدة فى مصر ، قالت فيه ان نظرة واحدة على ساحة اى جمرك فى مصر ، تقنع الكثرين بان الوقت لا يزال مبـــكرا لتنفيـــذ السياسات المعلن عنها ، سوى فى حرية التجارة او رفع القيود على الاستيراد والتصدير .. الى آخر ما نقراه فى الصحف بين حين وآخر .

وربما يكون فى هذه الاراء بعض المبالغة لكنها لا تخلو من حقيقة على أى حال .

ثم ؛ ألا ينبغى ان يثير دهشتنا أيضا رقم الـــ ١٠٢ قانون الذى تم تعديل موادها ، ان أكثر مانخشاه أن يتصور البعض أن العقدة فى القوانين وحدها ؛ ولذلك ينبغى اجراء عملية مسح شاملة تمتد الى نصوص اكثر من مائة قانون . ولـــولا أن التصريح نسب الى وزير مسئول ؛ لما صدقنا ان هذا الـــكم الهائل من القوانين قد عدل دفعـــة واحدة ؛ ولتصورنا أن هناك خطأ أكيدا فى عملية الاحصاء .

وعلى كل فاننا نتمنى أن تكون كل هذه القوانين قد خضعت لدراسة متأنية وعميقة ، حتى لا نفاجأ بين حين وآخر بتعديلات على التعديلات . الامر الذى يعقد الامور ويزيد الاوضاع انغلاقا .

ناتى بعد ذلـك الى موضوع البعثـة المسافرة الى سنغافورة ، لنطرح بالمنطق نفسه قضية أسلوب مواجهة تجربة المنطقة الحرة .

ذلك اننا بعدما أصدرنا قرارات بانشاء المناطق الحرة، تلتها قرارات أخرى تنفيذية تحدد صور التعامل داخل تلك المناطق ، ونظم الرقابة والتحويل. بعد هذا كله خطر لنا ان نوفد بعثة لتدرس تجربة المنطقة الحرة فى سنغافورة . الا كان ينبغى أن يكون سفر هذه البعثة متوافقا مع مرحلة الاعداد والدراسة ، حتى لا نضطر للرجوع عن قرارات صدرت، او اعادة النظر فى أوضاع قانونية استقرت بالفعل ؟

ثم ، هل يتصور البعض ان المنطقة الحرة هى مجرد نظام يقتبس أو خطط تنفذ ، أو قوانين تصدر ؟ أليس هذا هو الخطأ ذاته الذى نحذر من الوقوع فيه ونحن نواجـه تجربة الانفتاح ؟

ان النظم المطبقة لا تحتاج الى بعثـة تسـافر لاقتباسها ، فالمؤكد ان المـكتب التجارى المصرى فى المنطقة يستطيع أن يدرس هذه النظم ويبعث بها الى مصر لو احتاج الامر . لكن الامر الاهم ، والذى لا يمكن اقتباسه هو طريقة التفكير واسلوب العمل ، وكفاءة التنفيذ .

هل درس الذين قرروا ايفاد البعثة هذه العوامل واستوعبوا اهميتها فى تنفيذ اى نظام ، وعدم جدوى الاقتباس اذا لم يكن مصحوبا بعقول مستنيرة تفكر وتنفذ ؟

www.anwarsadat